وأُعرب أيضا عن آراء متباينة بشأن مواصلة إدراج الحالة في بوروندي كبند في جدول أعمال المجلس. وفي حين دعا بعض الأعضاء المجلس إلى النظر بجدية في رفع البند الخاص بالحالة في بوروندي من جدول أعماله، بحجة أن الحالة في البلد هادئة وطبيعية بصفة عامة ولا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو الإقليميين[54]، رأى آخرون أن ثمة حاجة إلى بقاء البند على جدول أعمال المجلس بسبب استمرار أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في خضم أزمة سياسية داخلية لم تحل وتوترات إقليمية، مع اقتراب موعد الانتخابات في عام 2020[55].

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم ودعوا الحكومة إلى التعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان[56].

(54) انظر S/PV.8465 (غينيا الاستوائية)؛ و S/PV.8550 (غينيا الاستوائية، والصين، والاتحاد الروسي).

(55) انظر S/PV.8465 (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة)؛ و S/PV.8550 (ألمانيا).

(56) انظر S/PV.8465 (بولندا، وفرنسا)؛ و S/PV.8550 (بولندا).

الجلسات: الحالة في بوروندي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8465 19 شباط/فبراير 2019			بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8550 14 حزيران/يونيه 2019			بوروندي	الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام؛ مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي[أ]، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8652 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837)		بوروندي	المبعوث الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين	

(أ) شارك مفوض السلم والأمن في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مونتريال، كندا.

(ب) ومثّل جنوب أفريقيا (رئيسة المجلس) وزير العلاقات الدولية والتعاون.

4 – الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلستين، كل منهما في شكل جلسة إحاطة[57]، بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ولم يتخذ المجلس أي قرارات بشأن هذا البند في عام 2019. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين.

(57) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

وفي عام 2019، قدم المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إحاطتين بشأن تقارير الأمين العام[58] في إطار هذا البند. وفي كلتا الإحاطتين المقدمتين إلى المجلس، ركز المبعوث الخاص على أنشطة المكتب الرامية لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك تيسير عودة المقاتلين السابقين الطوعية ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم والتعاون الأمني الهادف إلى تحييد القوى الهدامة.

(58) S/2019/229 و S/2019/783.

وفي عام 2019، عين الأمين العام مبعوثا خاصا جديدا لمنطقة البحيرات الكبرى[59]. وفي 26 آذار/مارس 2019[60]، قدم المبعوث الخاص المنتهية ولايته إحاطته الأخيرة وشدد على أهمية توفر الإرادة السياسية لدى القادة الإقليميين من أجل التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية التي طال أمدها في منطقة البحيرات الكبرى. وأشار أيضا إلى تعاون مكتبه بشكل وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تفعيل آليات الأمن وبناء الثقة ووضع استراتيجية وخطة عمل إقليميتين لحالة اللاجئين. وأوضح أنه ركز خلال فترة ولايته على المجالات الرئيسية ذات الأولوية لدعم البلدان الموقعة على الاتفاقية في سبيل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ومن بين هذه الأولويات تعزيز الملكية الإقليمية لعملية التنفيذ، وهو ما سعى إلى تحقيقه من خلال جملة استراتيجيات منها إعادة تنشيط آلية الرقابة الإقليمية. وأشار أيضا إلى الحفاظ على التركيز الإقليمي والدولي على الحاجة إلى تعزيز التعاون في مكافحة القوى الهدامة، وبناء الثقة فيما بين جميع البلدان؛ وتعزيز التماسك الإقليمي والاهتمام الدولي بالحالة في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام في المنطقة. وفي الختام، تناول مسائل تشجيع الحوار السياسي بشأن سبل تحويل الموارد الطبيعية إلى وسائل للرخاء المشترك وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019[61]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص الجديد الذي أشار في البداية إلى الخطوات الهامة المتخذة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، ولا سيما بسبب انتقال السلطة سلميا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإعراب قادة المنطقة مجددا عن استعدادهم لمواجهة التحديات التي أعاقت تنميتها. كما تناول في الإحاطة المبادرات الأخيرة التي اتخذها مكتبه لدعم تنفيذ الإطار، مثل إجراء مشاورات مع البلدان المعنية بشأن مسألة التدابير غير العسكرية لاستكمال العمليات العسكرية. وأبرز أيضا أهمية تنفيذ مشاريع إنمائية عبر الحدود لخلق فرص عمل للشباب، وأشار إلى العمل الجاري لتنشيط التعاون والتكامل الإقليميين. وأضاف أن المكتب يدعم التحضير لمؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في كيغالي في آذار/مارس 2020، ودعا أعضاء المجلس إلى دعم المبادرة.

ورحب أعضاء المجلس في مناقشاتهم بالتطورات السياسية الأخيرة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبجهود القادة الإقليميين المتواصلة لتحقيق الاستقرار السياسي في منطقة البحيرات الكبرى. وكرر أعضاء المجلس تأكيد أهمية إطار السلام والأمن والتعاون بوصفه الآلية الأساسية للتصدي للتحديات الإقليمية[62]. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار العنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتفشي مرض فيروس الإيبولا، وتدهور الحالة الإنسانية، وتشريد السكان قسرا[63]. وأبرز أعضاء المجلس أيضا أهمية التعاون الإقليمي من خلال ترتيبات إقليمية مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وحثوا على مواصلة التعاون على معالجة المشاكل التي طال أمدها الناجمة عن الجماعات المسلحة، والحالة الإنسانية، بما في ذلك الإيبولا، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[64]. وفيما يتصل ببوروندي، دعا ممثل المملكة المتحدة، في الجلسة المعقودة في آذار/مارس[65]، الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم جماعة شرق أفريقيا في جهودها الرامية إلى إنهاء الأزمة السياسية في بوروندي والحفاظ على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وشجع أيضا جميع أصحاب المصلحة على النظر فيما إذا كان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون يمكن أن يؤدي دورا أقوى في تعزيز الحوار في بوروندي. وفي الجلسة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر[66]، أعرب ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن قلقهما إزاء القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير. كما أبرزا أهمية الحكم الرشيد، وهي مسألة أيدتها ألمانيا.

(59) انظر S/2019/67 و S/2019/68. ولمزيد من المعلومات عن المستشارين الخاصين والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين، انظر الجزء التاسع، القسم السادس.

(60) انظر S/PV.8491.

(61) انظر S/PV.8630.

(62) انظر S/PV.8491 (الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، وبولندا).

(63) انظر S/PV.8630 (الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكويت).

(64) انظر S/PV.8491 (الاتحاد الروسي، والكويت)؛ و S/PV.8630 (إندونيسيا، والصين، والاتحاد الروسي).

(65) انظر S/PV.8491.

(66) انظر S/PV.8630.

الجلسات: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8491 26 آذار/مارس 2019	تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/229)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	جميع أعضاء المجلس، جميع المدعوّين	
S/PV.8630 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2019/783)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	المبعوث الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

5 – الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس سبع جلسات، واتخذ ثلاثة قرارات في إطار الفصل السابع من الميثاق بشأن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعُقدت ثلاث جلسات لاتخاذ أحد قرارات المجلس، وعُقدت أربع جلسات في شكل إحاطات[67]. واجتمع المجلس أيضا مرتين بالبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملا بالقرار 1353 (2001)[68]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

واستمع المجلس إلى إحاطات منتظمة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعرضت الممثلة الخاصة، في إحاطاتها الأربع التي قدمتها إلى المجلس، العملية الديمقراطية الجارية، بما في ذلك التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة الإصلاح التي وضعها الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي، والتحديات الأمنية المتبقية، ولا سيما في المنطقة الشرقية من البلد التي تضررت أيضا بسبب وباء الإيبولا[69]. وكان من بين مقدمي الإحاطات الآخرين رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ورئيس المؤتمر الأسقفي الوطني في الكونغو، والمديرة التنفيذية لمنظمة "Afia Mama" وهي من منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي عام 2019، ركزت إحاطات المجلس ومداولاته بشكل رئيسي على تقدم العملية الديمقراطية التي تجريها الحكومة في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2018، والاستراتيجية الانتقالية التي تتبعها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الأوضاع الأمنية والإنسانية المتقلبة، والجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لتعزيز التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق بالعملية الديمقراطية بعد الانتخابات، رحب أعضاء المجلس بانتقال السلطة بشكل سلس وبتعهدات الرئيس تشيسيكيدي بإقامة الديمقراطية وسيادة القانون، وأعربوا في الوقت ذاته عن قلقهم إزاء العنف المستمر، وتفشي الإيبولا، والحالة الإنسانية الهشة في البلد. وأشار أعضاء المجلس أيضا، خلال الجلستين المعقودتين في 11 كانون الثاني/يناير و 18 آذار/مارس، إلى تأجيل الانتخابات في بينيي وبوتيمبو ويومبي ودعوا إلى تيسير نجاح إجراء الانتخابات

(67) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(68) عُقدت الجلستان في 14 آذار/مارس و 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)". انظر S/PV.8483 و S/PV.8677.

(69) نظر المجلس أيضا في الحالة الإنسانية الناجمة عن تجدد الإصابات بفيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، الذي أصدر المجلس بموجبه بيانا رئاسيا في 2 آب/أغسطس أعرب فيه عن قلقه وشدد على ضرورة مواصلة التعاون والتنسيق للتصدي لتفشي فيروس الإيبولا (S/PRST/2019/6، الفقرتين الأولى والرابعة). لمزيد من المعلومات عن هذا البند، انظر الجزء الأول، القسم 11.